



مركز القدس للدراسات السياسية
AL - QUDS CENTER For Political Studies

قانون الانتخاب المؤقت في الأردن

29 تموز 2001

- تحسينات إجرائية عامة و رصد إضافي للاتجاه المحافظ وتهميش للحياة السياسية الحزبية
- الصوت الواحد يبقى سيفا مشرعا في وجه الإسلاميين
- الحكومة تعطل الحياة البرلمانية أكثر من عام بانتظار ما ستسفر عنه تطورات القضية الفلسطينية

صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء الصادر في 17 تموز 2001 والمتعلق بقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 34 لسنة 2001. ودعا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء إلى الإسراع في اتخاذ الترتيبات لإجراء الانتخابات قبل الموعد الدستوري للدورة العادية من العام القادم 2001.

وتفسر مراجع قانونية ذلك بأن تجرى الانتخابات قبل الأول من تشرين أول من العام المقبل حيث أن هذا الموعد حسب الدستور يصادف بدء الدورة العادية لمجلس الأمة، ورجحت ذات المراجع أن يصار إلى تنظيمها في شهر آب عام 2001 .

ويعتبر بعض المحللين أن الحكومة لجأت إلى التأجيل، نظرا للأوضاع السياسية السائدة وليس لما تذرعت به بنفاصل القانون وعلاقته بالبطاقة الانتخابية والدوائر الانتخابية وتهيتها، ويعتقد أن الحكومة خضعت لرموز النخبة السياسية التي ترفض الإصلاحات السياسية الكبيرة قبل أن تظهر ملامح تسوية الملف الفلسطيني نهائيا. ويقدر أن الحكومة تتخوف من تحويل بعض المرشحين للانتخابات إلى منتديات سياسية تخرج حتى عن سيطرة منظميها، وينوون إلى أن هناك في أوساط الحكومة تخوفات من ظهور برامج منطرفة قد تفرز إلى مجلس النواب القادم شخصيات مشاغبة تتبنى برامج غير أردنية، ومن جملة ما راح إليه هؤلاء في تقديرهم للأسباب التي دفعت إلى التأجيل، أن هناك مخاطر قد تنجم نظرا لأن معظم التقديرات تشير إلى أن القضية الفلسطينية مرشحة للتصعيد على المستوى العسكري إما بحرب محدودة ضد الفلسطينيين أو شاملة يقوم بها شارون ضد السلطة الفلسطينية، ولما لذلك من انعكاسات على الوضع في الأردن.

أبرز ملامح القانون الجديد:

(1) رفع مستوى الإجراءات المتعلقة بنزاهة الانتخابات

يجمع المراقبون على أن القانون الجديد سجل خطوة متقدمة على سابقه من الناحية الإدارية والإجرائية، فقد ادخل بعض التحسينات والتعديلات التي سترفع من مستوى النزاهة والشفافية من ناحية مجريات العملية الانتخابية، حيث يبسط إجراءات التسجيل والافتراع والفرز مما يعكس شفافية ونزاهة الحكومة في عملية الاقتراع والفرز . وقد وصف وزير الإعلام القانون بأنه "عصري يقضي على الثغرات، ويملك إجراءات وقائية صارمة ضد تزوير الأصوات".

ولعل أبرز ما خرج به القانون الجديد يتلخص في النقاط التالية :-

- 1- تقليص سن الناخب من 19 سنة إلى 18 سنة.
- وكان سن التصويت الأدنى قد حدد بثمانية عشرة سنة في قانون عام 1947 الانتخابي ، ولكنه رفع إلى 21 سنة في عام 1960، ثم خفض إلى 19 سنة .
- 2- إصدار بطاقة مغنطة مجانية من دائرة الأحوال المدنية يتم بموجبها الاقتراع.
- 3- مشاركة القضاء في لجان الاقتراع والفرز.
- 4- فرز الأصوات مباشرة في مراكز الاقتراع بحيث ينص القانون على أن لا تنقل إلى مركز خاص تقيمه وزارة الداخلية، ويؤكد على تشكيل لجان لهذه الغاية، يدخل فيها السلك القضائي .
- 5- اتخاذ عقوبات بحق من يدعي الأمية عند عملية الاقتراع.
- 6- إعطاء الناخب حق الاقتراع في أي صندوق ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة.

(2) رفع عدد النواب والدوائر يعزز دور الواجهات التقليدية في المجتمع آثار إقرار رفع عدد مقاعد مجلس النواب من 80 مقعداً إلى 104 مقعداً، ورفع عدد الدوائر من 21 إلى 45 ، جملة من السجلات، وخلصت تقديرات عدد لا بأس به من المختصين والمحليلين إلى أن الحكومة بخطوتها هذه إنما تعزز دور القوى التقليدية، ولا تساهم جدياً في انخراط الأردنيين من أصل فلسطيني في الحياة السياسية، ويتوقع بعض المراقبين أن ما تم إقراره لا يقضي أو يسهم في وضع حد لظاهرة العزوف عن عملية الاقتراع المنتشرة بين أوساطهم . ويشار إلى أنها بذلك أجلت أيضاً ملف الإصلاحات السياسية، وواصلت معركتها الدائرة لتقليص نفوذ الإسلاميين بالتمسك بالصوت الواحد .
ويوضح الجدول رقم (1) مقارنة بين القانون الجديد في أعداد النواب والدوائر وتوزيعها .

جدول رقم (1)

القانون السابق				القانون الجديد	
عدد النواب	عدد الدوائر	عدد المقاعد المضافة	عدد النواب	عدد الدوائر	المنطقة الانتخابية
18	5	5	23	7	عمان
14	3	2	16	9	أربد
9	1	1	10	6	الكرك
8	1	2	10	4	البلقاء
6	1	4	10	4	الزرقاء
6	3	3	9	3	البادية
3	1	1	4	3	معان
3	1	1	4	2	عجلون
3	1	1	4	2	مادبا
3	1	1	4	2	الطفيلة
3	1	1	4	1	المفرق
2	1	2	4	1	جرش
2	1	-	2	1	العقبة
80	21	24	104	45	المجموع

يبين الجدول أن القانون الجديد أضاف 24 مقعداً جديداً ، وهو ما يوحي بأن هناك زيادة في عدد الممثلين المحليين، ويعتقد مراقبون أنه يتيح المجال والفرصة لنجاح العديد من الواجهات الذين لم يحالفهم الحظ في الانتخابات الماضية نظراً لتفوقهم في مناطق محددة، وبالتالي فإن زيادة عدد الدوائر جاء ليسهل عليهم تحقيق فرصة فوزهم ، وبالتالي فإنه يرضى أعداداً كبيرة من الطامحين للوصول إلى البرلمان، وقد يكون من عواقبه أيضاً في نفس الوقت إسهامه في إذكاء الخلافات القبلية وزيادة تكريس هذه الانتماءات وهو ما يتنافى مع تطور الحياة السياسية وفق متطلبات التمدن والعصرنة.

ويلاحظ أن الزيادة العديدة في المقاعد وزعت على جميع المناطق تقريباً وهو يأتي وكأنه في سياق الترضية لكافة المناطق، وليس لحل إشكالية التمثيل المرتبطة بالكثافة السكانية في بعض المناطق وقلتها في المناطق الأخرى . فمثلاً يشير بعض المحللين إلى أن تعداد ساكني البادية يتقلصون في حين أن القانون أعطاهم 3 نواب جدد .

(3) الدوائر الانتخابية

حسب القانون الجديد فقد قسمت محافظة العاصمة إلى سبع دوائر انتخابية بعد أن كانت خمس دوائر في انتخابات عام 1997، وجرى استحداث دائرتين جديدتين هما السادسة ولواء ناعور. ومن الملفت لنظر المراقبين أن لواء ناعور يتميز بأن سكانه من أردنيين متأصلين -شرق أردنيين أصلاً - وفيه مجاميع شركسية وأردنيون من أصل

فلسطيني، ولكن الغالبية للأردنيين من أصل شرق أردني من قبائل العبايد والعجارمة و العدوان. وأما الدوائر الأولى والثانية والثالثة ذات التعداد والكثافة السكانية الأعلى في المملكة ، فقد كان نصيبها في عام 1997 أحد عشر مقعدا وأصبحت 13 مقعدا بزيادة مقعدين، وهو لا يشير إلى أن الزيادة جاءت متوازياً مع نسب الزيادات على غيرها من المناطق.

وفي محافظة اربد وبعد أن كانت مقسمة إلى ثلاث دوائر فقد أصبحت 9 دوائر وحصلت على مقعدين إضافيين بعد أن كان نصيبها في السابق 14 مقعدا.

ويعتقد بعض المحللين أن زيادة عدد الدوائر وزيادة عدد مقاعد الكرك ستزيد من فرص ظهور وجوه عشائرية جديدة. وبالمقارنة مع البلقاء وجرش فإن هناك زيادة نسبية لحساب محافظة البلقاء وجرش مقارنة مع الكرك. وأما الزرقاء فقد استأثرت بنصيب مقبول من التصحيح إذ نالت أربعة مقاعد إضافية، وبالمقابل فإن البادية حصلت على ثلاثة مقاعد إضافية في حين أن دورها الاقتصادي والاجتماعي لا يتنامى بنفس قوة غيرها من المحافظات.

الدوائر الانتخابية

محافظة العاصمة		
الدائرة	المنطقة	عدد النواب
الأولى	بسمان ، ماركا ، طارق	4مسلمين
الثانية	اليرموك ، النصر ، رأس العين ، بدر	4مسلمين
الثالثة	المدينة ، زهران ، العبدلي	4مسلمين + مسيحي
الرابعة	القويسمة ، الجويدة ، أبو علندا ، خريبة السوق ، جاوا ، الياودة ، أم قصير ،المقابلين من أمانة عمان الكبرى وألوية سحاب ، الجيزة ، الموقر باستثناء بدو الوسط	3مسلمين
الخامسة	شفا بدران ، أبو نصير، الجبيهة ، صويلح ، تلح العلي ، أم السماق ، خلدا	3مسلمين منهم نائب شركسي أو شيشاني
السادسة	بدر الجديدة ، منطقة وادي السير ، بما فيها أحياء أم أدينة الغربي ، الديار، الصويفية من أمانة عمان والمدن والقرى التابعة للواء وادي السير	3مسلمين منهم نائب شركسي أو شيشاني
السابعة	لواء ناعور	1مسلم
محافظة اربد		
الدائرة	المنطقة	عدد النواب
الأولى	لواء القصبه	4مسلمين
الثانية	لواء بني عبيد	2مسلمين +1مسيحي
الثالثة	لواء المزار الشمالي	1مسلم
الرابعة	لواء الرمثا	2مسلمين
الخامسة	لواء بني كنانة	2مسلمين
السادسة	لواء الكورة	1مسلم
السابعة	لواء الأغوار الشمالية	1مسلم
الثامنة	لواء الطيبة	1مسلم
التاسعة	لواء الوسطية	1مسلم
محافظة الكرك		

الدائرة	المنطقة	عدد النواب
الأولى	لواء القصبية	2مسلمين + 1مسيحي
الثانية	لواء القصر	1مسلم + 1مسيحي
الثالثة	لواء المزار الجنوبي	2مسلمين
الرابعة	لواء الأغوار الجنوبية	1مسلم
الخامسة	لواء عي	1مسلم
السادسة	لواء فقوع	1مسلم
محافظة البلقاء		
الدائرة	المنطقة	عدد النواب
الأولى	لواء القصبية ، لواء ماحص والفحيص	5مسلمين + 2مسيحيين
الثانية	لواء الشونة الجنوبية	1مسلم
الثالثة	لواء دير علا	1مسلم
الرابعة	لواء عين الباشا	1مسلم
محافظة الزرقاء		
الدائرة	المنطقة	عدد النواب
الأولى	أحياء الجندي ، المصانع ، الثورة العربية الكبرى ، طارق بن زياد ، الإسكان والتطوير الحضري ، جناعة ، الضباط ، الحديقة ، الوسط التجاري ، النزهة ، الحسين ، الأمير شاعر ، رمزي والمحرق ، النصر ، الغويرية ، الشيوخ ، الأمير محمد ، برخ ، ابن سينا ، الإسكان القديم ، معصوم ، البساتين ، الزرقاء الجديدة ، الهاشمية الجنوبية ، الحرفيين ، البتراوي ، معامل الطوب ، الهاشمي وقضاءي الضليل والأزرق	3مسلمين أحدهم من الشراكسة أو الشيشان + 1مسيحي
الثانية	أحياء عوجان ، الملك طلال ، الأمير الحسن ، الفلاح ، الأميرة رحمة ، الجبل الأبيض ، الأمير حمزة ، أم بياضة ، الدويك ، الزواهره ، القمر ، المدينة المنورة ، مكة المكرمة ، الأحمد ، نصار ، الأميرة هيا ، الجبر ، قرطبة ، الجنيينة ، شومر ، البستان وقضاء بيرين	3مسلمين
الثالثة	لواء الهاشمية	1مسلم
الرابعة	لواء الرصيفة	2مسلمين
مناطق البادية		
الدائرة	المنطقة	عدد النواب
بدو الشمال	ويقصد بهم العشائر في المنطقة نفسها	3مسلمين
بدو الوسط	ويقصد بهم العشائر في المنطقة نفسها	3مسلمين
بدو الجنوب	ويقصد بهم العشائر في المنطقة نفسها	3مسلمين
محافظة معان		
الدائرة	المنطقة	عدد النواب
الأولى	لواء القصبية	2مسلمين

1مسلم	لواء الشوبك	الثانية
1مسلم	لواء البتراء	الثالثة
محافظة عجلون		
عدد النواب	المنطقة	الدائرة
2مسلمين + 1مسيحي	لواء القصبية	الدائرة الأولى
1مسلم	لواء كفرنجة	الدائرة الثانية
محافظة مادبا		
عدد النواب	المنطقة	الدائرة
2مسلمين + 1مسيحي	لواء القصبية	الأولى
1مسلم	لواء ذيبان	الثانية
محافظة الطفيلة		
عدد النواب	المنطقة	الدائرة
3مسلمين	لواء القصبية	الأولى
1مسلم	لواء بصيرا	الثانية
محافظة المفرق		
عدد النواب	المنطقة	الدائرة
4مسلمين	باستثناء بدو الشمال	محافظة المفرق
محافظة جرش		
عدد النواب	المنطقة	الدائرة
4مسلمين		محافظة جرش
محافظة العقبة		
عدد النواب	المنطقة	الدائرة
2مسلمين	باستثناء بدو الجنوب	محافظة العقبة

4) القانون يرشح ظهور المزيد من المراجع والوجوه التقليدية لدى النظر إلى القانون الجديد تبرز هناك بعض النقاط التي توقف عندها جملة من المختصين وأبرزها:

1- لا يوجد تعديل جوهري في إعادة صياغة التمثيل للمناطق، ومراعاة كثافتها السكانية. وحسب الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2000 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، فقد بلغ عدد سكان المملكة 5,039,000 نسمة. ويكون نصيب دوائر محافظة العاصمة ذات التعداد 1863908 والتي تشكل ما نسبته 36,98% من السكان نسبة 22,11% من المقاعد، وفي حال ضم محافظة الزرقاء إلى العاصمة يكون نصيب المحافظتين اللتين تشكلان أكثر من نصف عدد سكان المملكة (52,71%) حوالي 31,73% من المقاعد.

ويصل نصيب المحافظات ذات التعداد السكاني الأعلى في المملكة - 3,555,498 نسمة وهي - عمان العاصمة والزرقاء واريد - وتمثل 70,55% من السكان نحو 47,11% من المقاعد، وهو يشير إلى أن نحو 29,45% من سكان المملكة يمثلون ب 52,89% من الأمة وهم في غالبيتهم من سكان الريف والبادي والمناطق المتناثرة الأطراف حيث تغلب السلطة العشائرية والقبلية.

وقد استحوذ بدو الشمال والوسط والجنوب البالغ تقديرهم نحو 189357 نسمة ويشكلون ما نسبته 3,75% من السكان على 8,65% من المقاعد .

وحسب أحد المحللين فإن هناك ميل واضح لصالح التجمعات التقليدية خصوصا في الواجهات العشائرية وفي المناطق المحسوبة على الصف التقليدي للدولة.

ويتساعل أحد المحللين عن الدافع وراء زيادة مقاعد البدو في الوقت الذي تقلص فيه عددهم بعد عمليات التمدين وتأكيد التوجيه الملكي على ضرورة فتح الأبواب للنخب الحديثة المواكبة لروح العصر .

وقد اعتبر أحد المحللين أن القوى المحافظة الموجودة الآن في الحكومة انتصرت وفرضت بصماتها، وأن " النفوذ السلطي" في الحكومة عكس نفسه من خلال تخصيص سبعة مقاعد للسلط القصبية في التوزيع الجديد، واعتبر بعضهم أنه لا مبرر لزيادة مقاعد البدو .

2- لا يشكل دفعة إلى الأمام في طريق الإصلاح السياسي وتقوية دور الأحزاب وتنشيط الحياة السياسية الأردنية. وقد وصفه بعض المحللين البارزين بخطوة إلى الوراء، ولا تنسجم مع حجم التوقعات والرهانات، نظرا لأنها لا تجسد الرغبة في التنمية السياسية الحزبية التي حث عليها كتاب التكلفة السامي للحكومة وبياناتها الوزاري .

ويعتبر بعض المحللين قانون الانتخابات وترحيل استحقاقه بمثابة انتصار للتيار المحافظ وتراجع عن برنامج الإصلاح السياسي، فلم يأت بذكر على ما أشيع عن كوتا حزبية أو نسائية. مصدر أردني ذكر بأن الحكومة تخوفت من حصول الإسلاميين على العشرة مقاعد التي كانت تفكر بتخصيصها لقائمة حزبية لأول مرة في الانتخابات العامة ، وأضاف نفس المصدر أن رئيس الحكومة اطلع على استطلاعات وتقارير أفادت بان جبهة العمل الإسلامي ستحصل سبعة أو ثمانية مقاعد من مقاعد الكوتا الحزبية العشرة وذلك لضعف الأحزاب الأخرى .

وقد شكل القانون ضربة جديدة للتيار الإسلامي الذي يمثل قانون الصوت الواحد عدوه الأول، ومحافظة على الوضعية التقليدية الانتخابية للأردنيين من أصول فلسطينية على عكس ما تردد من نية لتأهيل الفلسطينيين سياسيا وزيادة وتسريع انخراطهم في المجتمع. ويشار إلى أن أحزاب المعارضة كانت قد طالبت بزيادة مقاعد المناطق التي تعيش فيها غالبية أردنية من أصل فلسطيني من أجل تحقيق عدالة أكثر في التمثيل.

3- الزيادة في عدد المقاعد وفي ذات الوقت زيادة عدد الدوائر يسهم في بروز أطراف اجتماعية محلية مختلفة ويذكيها، وهو يزيد من نفوذ ومواقع المراجع والزعامات المحلية والقبلية التقليدية على حساب المجتمع المدني وتحضيره، ولا يتوقع له أن يسهم في زيادة نشاط الأحزاب الجماهيري التي تجد مناخات مناسبة لها في ظل التجمعات الخليفة عشوانيا، وبالتالي ستصطدم هذه الأحزاب بصعوبات انتزاع مقاعد لها بين التجمعات البشرية في الدوائر الانتخابية التي تحفز على فرز التلاوين على قاعدة العلاقات القبلية.

ويتوقع بعض المتتبعين للشأن الانتخابي أن لا يلقى بعض الأشخاص الذين كانوا ينتخبون على أساس النفوذ الذاتي وليس العشائري أو القبلي فرصا مؤاتية للنجاح لتقلص المساحة الجغرافية والسكانية ، وبالتالي لم يعد المجال مفتوحا أمام غالبيتهم للاستفادة من توظيف النفوذ المالي أو الوظيفي.

كما ويتوقع لنسبة من النواب السابقين أن لا يحالفهم الحظ في حال الترشح ثانية وذلك لعائق تقسيمات الدوائر أمامهم، ونظرا لأن بعضهم ركز اهتمامه على منطقة، أو تجمع لم يعد ضمن دائرته، وهذا الضرر يصيب بشكل أكبر نواب الأقليات في بعض المدن والدوائر .

4- لا يتوقع للزيادة في أعداد المقاعد والدوائر أن تعطي صورة مغايرة بصورة جذرية عن انتخابات عام 1997 نظرا للمحافظة على مبدأ الصوت الواحد، وهو أيضا لا يسهم في تفعيل النشاط السياسي الحزبي، فالانتماء في المجتمع الأردني في ظل وجود الصوت الواحد يبقى إلى العشيرة والقبيلة أولا.

ويؤكد بعض المحللين على أن زيادة عدد المقاعد والدوائر لا تعني النجاح في معالجة التباينات السكانية بين المناطق الانتخابية، ومع العلم بأنه أعطى للمناطق ذات الكثافة السكانية زيادة في عدد المقاعد إلا أن هذه الزيادة لا تعني زيادة التمثيل لدى مقارنتها بالزيادات التي طرأت على المناطق قليلة السكان.

5- في عمان نقل المقعد الشركسي من الدائرة الثالثة إلى الدائرة الخامسة، وأما مقعد الخامسة سابقا فأصبح في السادسة، والتي تضم بدر الجديدة ووادي السير وقرها ومنها أحياء أم أذينة الغربي، الديار، الصويفية . وخصص لها ثلاثة نواب مسلمين أحدهم من الشراكسة والشيشان.

نقل مقعد الثالثة إلى السادسة في حين أن هناك كثافة شركسية وشيشانية في الثالثة أثار استياء بعض الأوساط القوقازية الأصل، واعتبر النائب السابق منير صوير التقسيمات خطأ كبيرا "وتجاوزا لدور أبناء الشركس باعتبارهم من بناء عمان الحديثة". وقال النائب السابق نايف مولا "إن الكثافة الشركسية والشيشانية في الدائرة الثالثة تشكل أربعة أضعاف عددهم في صويلح". ويتوقع لتوجان فيصل إن ترشحت في هذه الدائرة أن تلقى صعوبات في النجاح، وأما الدائرة السابعة فجاءت في لواء ناعور ولها نائب واحد. وفي الزرقاء أضيف أربعة نواب للمحافظة التي قسمت إلى أربع دوائر.

وفي اربد التي أضيف إليها 4 نواب قسمت إلى 9 دوائر. وضيف نائبان لكل من البلقاء وجرش وأعطيت بقية الدوائر نائبا باستثناء العقبة. وقد ابقى النظام على ست دوائر بدون تقسيم وهي دوائر بدو الشمال وبدو الوسط وبدو الجنوب والمفرق وجرش وأضيف لكل منهما نائب واحد.

الزيادة في المقاعد والدوائر بالنسبة إلى انتخابات 1997

لدى النظر إلى نسبة الزيادة في المقاعد فإنها تشير إلى أن محافظة العقبة كانت الأقل نصيبا، يليها الكرك، وأما الأوفر حظا فكانت محافظة جرش يليها الزرقاء فالبادية.

وأما بالنسبة لزيادة الدوائر فقد كانت الكرك صاحبة النصيب الأكبر، يليها الزرقاء والבלقاء، وأما البادية والعقبة وجرش والمفرق فقد حافظت على عدد دوائرها .

المحافظة	نسبة الزيادة في عدد المقاعد %	نسبة الزيادة في عدد الدوائر %
محافظة عمان	27,7	40
محافظة اربد	14,3	200
محافظة الكرك	11	500
محافظة البلقاء	25	300
محافظة الزرقاء	66	300
البادية	50	0
محافظة معان	33,3	200
محافظة عجلون	33,3	100
محافظة مادبا	33,3	100
محافظة الطفيلة	33,3	100
محافظة المفرق	33,3	0
محافظة جرش	100	0
محافظة العقبة	0	0
الإجمالي	30	136

مقارنة توزيع المقاعد بحسب المحافظات

ولدى مقارنة توزيع المقاعد بحسب المحافظات فقد حافظت عمان المحافظة على نسبة حصتها من المقاعد ، وبينما سجلت اربد تراجعاً في النسبة ، وكذلك الكرك ، فقد ازدادت نسبة الزرقاء .

المحافظة	عدد السكان تقديرات عام 2000	النسبة إلى إجمالي السكان %	نسبة المقاعد في القانون القديم %	نسبة المقاعد في القانون الجديد %
محافظة عمان *	1,863,908	37	22,5%	22,11
محافظة اربد	898,955	17,4	17,5	15,37
محافظة الكرك	202,570	4,02	11,25	9,6
محافظة البلقاء	330,555	6,55	10	9,6
محافظة الزرقاء	892,635	15,3	7,5	9,6
بدو الوسط	53432	1	2,5	2,88
بدو الشمال	90765	1,80	2,5	2,88
بدو الجنوب	45160	0,89	2,5	2,88
محافظة معان والعقبة *	199,545	3,96	6,25	5,76
محافظة عجلون	111,865	2,22	3,75	3,84
محافظة مادبا	128,495	2,55	3,75	3,84
محافظة الطفيلة	76,595	1,52	3,75	3,84
محافظة المفرق *	141,535	2,80	3,75	3,84
محافظة جرش	148,145	2,94	2,5	3,84
الإجمالي	5,039,000	%100	%100	%100

* بدون البدو ، أخذ بصورة نسبية قياساً إلى انتخابات عام 1997

عدد السكان المقدر حسب التقسيمات الإدارية 2000

عند النظر إلى قانون الانتخابات الجديد وعلاقة تعداد السكان بممثليهم في البرلمان بصورة نظرية فإن النائب يمثل ما تعداد 48451 نسمة وهذا يعني أن مناطق عمان هي الأقل حظاً باستثناء المنطقة الرابعة والسادسة، وكذلك الأولى والتاسعة والسادسة والسابعة من اربد والرابعة في البلقاء والزرقاء .

المحافظة	الدائرة الانتخابية	تعداد السكان التقديري	مقاعد الدائرة	نسبة عدد المواطنين للنائب
محافظة العاصمة	الأولى والثانية والثالثة	1,196,425	13	92032
	الرابعة	178568	3	59522
	الخامسة	232000	3	77333
	السادسة	157225	3	52408
	لواء ناعور	88200	1	88200
محافظة اربد	الأولى والتاسعة	391045	5	78209
	الثانية	90795	3	30265

	الثالثة	43150	1	43150
	الرابعة	95290	2	47645
	الخامسة	74620	2	37310
	السادسة	86300	1	86300
	السابعة	88995	1	88995
	الثامنة	28760	1	28760
محافظة الكرك	الأولى	70095	3	23365
	الثانية	20360	2	10180
	الثالثة	53680	2	26840
	الرابعة	33420	1	33420
	الخامسة	12960	1	12960
	السادسة	12055	1	12055
محافظة البلقاء	الأولى	123960	7	17708
	الثانية	39665	1	39665
	الثالثة	51570	1	51570
	الرابعة	115360	1	115360
محافظة الزرقاء	الأولى والثانية	484210	7	69172
	الثالثة	42100	1	42100
	الرابعة	266325	2	133162
محافظة معان والعقبة		154385	6	25730
محافظة عجلون	الأولى	87255	3	29085
	الثانية	24610	1	24610
محافظة مادبا	الأولى	99195	3	33065
	الثانية	29300	1	29300
محافظة الطفيلة	الأولى	57910	3	19303
	الثانية	18680	1	18680
محافظة المفرق		141535	4	35383
محافظة جرش		148145	4	37036
بدو الوسط		53432	3	17810
بدو الشمال		90765	3	30255
بدو الجنوب		45160	3	15053

مواقف أحزاب المعارضة

لم يتبلور لدى الحركة الإسلامية موقف واضح بعد فيما إذا كان في نيتها المشاركة في الانتخابات، وكانت قد قاطعت الانتخابات السابقة التي أجريت في عام 1997 على ضوء الصوت الواحد حيث اتهمت الحكومة بالترجع عن الديمقراطية. وقد اعتبر عربيات أن قانون الانتخابات مرفوض ومطعون في نتائجه وإفرازاته وذلك لاختلال الموازين والمعايير الموضوعية التي تجعله قانون انتخاب عصريا.

وحسب مصادر مطلعة فإن جماعة الإخوان بدأوا حوارا حول المشاركة الانتخابية على صعيد قواعدهم ويرجح أن يقوموا باتخاذ قرار نهائي في الأسابيع القليلة القادمة.

وقد أكد الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الدكتور عبد اللطيف عربيات أن حزبه لم يحسم بعد موقفه من قضية المشاركة، وأشار إلى أن القرار النهائي ستتخذه قواعد وكوادر الحزب وكشف أن هناك صعوبة في إقناع القواعد بالمشاركة في الانتخابات المقبلة، وتساعل عربيات " لماذا نشأت مشكلة باسم قانون انتخاب في الأردن؟ وهل سبق أن نشأت مشكلة حول هذا الموضوع منذ نشأة الأردن في أول العشرينيات من القرن العشرين، وتساعل أيضا عن سبب تواصل الحملات على موضوع الانتخابات في ميادين الجامعات والعمل الطلابي ومحاولات تعميم مبدأ تعيين رؤساء البلديات في مراكز البلديات أسوة بأمانة عمان وتعيين 50% من الأعضاء بدل الانتخاب المعمول به حاليا.

ويعتبر عربيات أن الحكومة " تريد كسر دائرة القائمة التنظيمية والتي لا يتقنها ولا يكسب بها إلا الإسلاميون " وأضاف إن قانون الانتخابات المؤقت أضر بالمجتمع الأردني داخليا وخارجيا واضر بالروح الديمقراطية واساء لمبدأ الدستور والتشريع "

ويبدو للمراقبين أن اللهجة التي تحدث فيها الدكتور عربيات في ندوة أجرتها صحيفة الدستور تشير إلى تواصل الاستياء من قانون الصوت الواحد، ويعتقد بعضهم أن إجماعهم عن المشاركة قد يتواصل وهم في موقف حرج فالمشاركة وعدمها تولد اشكالات بين أعضاء الحركة ومناصريها. لم يبذ المرآقب العام للإخوان المسلمين عبد المجيد الذنبيات تفاوله بالمشاركة وقال إنه من الصعب على قيادة الإخوان المسلمين إقناع قاعدتهم الشعبية بالعودة عن قرار المقاطعة، وقد ظهرت معالم القانون الجديد ووصف التغييرات التي أدخلت على القانون الجديد بأنها " مجرد شكليات ". أما الدكتور عربيات فقد قال إنه من الأولى " من باب توفير النفقات، وما دامت النتيجة واضحة ومرسومة النتائج سلفا، أن يتم خفض عدد النواب إلى النصف أو أقل من ذلك، ولا فرق بين تعيينهم أو انتخابهم".

ووفقا لرئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري فإن القانون الجديد لا يشجع الإسلاميين على خوض الانتخابات بشكل كبير، وحسب دبلوماسي شرق أوسطي فإنهم " صدعوا إلى قمة شجرة من خلال المقاطعة وبالقانون الجديد لم تقدم لهم الحكومة أي سلم ينزلون عليه".

وكانت النقابات المهنية قد قاطعت الانتخابات السابقة عندما كان الإسلاميون يسيطرون عليها ، وكذلك قاطع عدد من الأحزاب المعارضة مثل حزب الشعب الديمقراطي و العمل القومي (حق) والأنصار والجبهة الدستورية وقاطعت شخصيات بارزة مثل طاهر المصري وحاكم الفايز ورزق البطاينة وليث شبيلات وغيرهم الانتخابات السابقة. وشارك فيها بعض أحزاب المعارضة وهي البعث التقدمي والبعث الاشتراكي والشيعوي والأرض العربية والوحدة الشعبية.

ويتوقع بعض المراقبين أن تشارك النقابات المهنية في الانتخابات، خاصة بعد سيطرة القوميون واليساريون على نقابة الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان، وقد أعلنت تحفظها على القانون الجديد ولكنها ليست بصدد مقاطعتها، و يتوقع أن تتضامن نقابات المهندسين والمهندسين الزراعيين والمحامين إلى قرار الحركة الإسلامية التي لم تحسم أمر المشاركة بعد.

ويبدو لمراقبين أن أحزاب المعارضة وخاصة القومية واليسارية تتجه إلى المشاركة، وهي حزب الشعب الديمقراطي والوحدة الشعبية والشيعوي والبعث التقدمي والبعث الاشتراكي . ومع ذلك فإنها لا تخفي عزمها على العمل على إسقاط مبدأ الصوت الواحد، وقال الدكتور سعيد نياز الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية إن الأمناء العامين لأحزاب المعارضة "اتفقوا على وضع خطة عمل لإسقاط مبدأ الصوت الواحد، خاصة بعد أن اتضح لهم أن الحكومة أصرت

على الإبقاء عليه، رغم أن الأحزاب والقوى والفعاليات السياسية قاطعت انتخابات عام 1997 بسبب مبدأ الصوت الواحد " وأضاف " إن المشكلة الحقيقية التي تعترض المشاركة في الانتخابات تتمثل بمبدأ الصوت الواحد، وطالما أن هذه القضية لم تعالج فإن المشكلة تبقى قائمة، وأن كل ما تم تغييره سواء في قانون الانتخاب أو في النظام الملحق به هو تحسين في شكل العملية الانتخابية ."

ويدعو النائب السابق بسام حدادين إلى المشاركة ويقول " إننا أمام نسخة جديدة من قانون الصوت الواحد تستند إلى ركيزتين: أولهما تطوير الإجراءات الإدارية والفنية والرقابية، بما يحيد من القدرة على التزوير التقليدي، وثانيهما إعادة تشكيل للدوائر الانتخابية بتصغيرها وزيادة عددها استنادا إلى الخريطة الديمغرافية والعشائرية مما أوجب زيادة العدد الإجمالي لمجلس النواب. لقد استهدف القانون الجديد بوعي كامل تنمية دور الأصولية العشائرية والجهوية والزعامات الفردية والثرية، لتكريس هيمنتها من جديد على مجلس النواب القادم"، وأضاف " نحن أمام إعادة إنتاج للبرلمان السابق حيث سيطفى على تركيبته مرشحو العشائر والزعامات الفردية من كبار موظفي الدولة من المتقاعدين، وسيضعف إلى حد كبير تمثيل القوى الاجتماعية الصاعدة والمنتجة وممثلي المجتمع المدني وقوى التغيير والحدثة" .

وشدد على مشاركة الإخوان المسلمين وقال " سنكون أمام إعادة إنتاج لمجلس الـ 93 وتوقع أن تحصل المعارضة على نسبة أقل بتلاوينها المختلفة. وقد اعتبر حزب العمل القومي "حق" إصدار الحكومة لقانون الانتخابات بأنه نهج غير ديمقراطي وقال الحزب انه يدرس بجدية موضوع مشاركته بالانتخابات القادمة أو مقاطعتها وحذر الحزب الحكومة من مسؤولية الدفع باتجاه المقاطعة الشعبية الشاملة إذا لم تتوفر الديمقراطية الكاملة للعملية الانتخابية.

من جانب آخر ذكرت بعض المصادر أن السلطات الأمنية ألقت القبض قبل أسبوعين على أربعة شبان من مجموعة التوحيد السلفية في مدينة السلط وهم ليث أبو رمان وسليمان الشمالي ورائد الشراونة واحمد خريسات. وقد أشارت المصادر إلى أن بعض نشطاء المجموعة قاموا بتوزيع فتوى في مدينة السلط تحرم الانتخابات وتدعو إلى مقاطعتها. ويخلص البعض إلى القول بان إيقاف الحكومة للحياة البرلمانية يمر حاليا دون ضوضاء نظرا لضعف الأحزاب السياسية في البلاد، ولأن البرلمان السابق كان قاصرا في بعض جوانبه. ويضيفون أن الحكومة بتأجيلها للانتخابات لجأت إلى تحييد الأردن عما قد تفرزه مستجدات أكثر من عام في هذه المنطقة الساخنة سياسيا.

وفي الانتظار يبقى السؤال المطروح والذي له أن يزيد أو يخفف من سخونة الانتخابات ، هل ستتراجع جبهة العمل الإسلامي عن تصليبها وتشارك في الانتخابات أمام تواصل انحسار منابع قوتها، أم ستتصلب وتبقى معارضة من خارج قبة البرلمان ؟

Al Quds Center for Political Studies

✉ 213566- Amman 11121 Jordan

☎ +962 6 5674868

☎ +962 6 5651931

📄 +962 6 5674868

✉ Info@alqudscenter.org

🌐 www.alqudscenter.org